حتف انفه وان مجرد بطلان الحياة موت هذا ما خوذ من
شرح المواقف (قوله اي يتناوله) اي فقوله ياكل محمل
من ذكر الخاص وارادة العام حتى يتناول المشروب لقوله وقد
يفسر الخ) قال في شرح المواقف ان مذهب الاشعري ان الرزق
ما ينتفع به حي سواء كان بالتغذي او غيره مما احاز الشرع
(قوله وفيه بعد لا يخفى) اي ليس في العرف اطلاق الرزق
على الحلوى وانت خبير بانه يصح ان يقال لا فلان يرزقه الله تعالى
الحلوى وذلك لان الانتفاع يكفي في حصول معنى الرزق
كما في الاطعمة المباحة بدون التمليك فان من اكلها كان
مرزوقا فكذا الحلوى المباحة للانتفاع بدون التمليك (قوله
ويجوز ان ياكل شخص رزق غيره) هذا اعرف مناسب في هذا
الموضع وانما موضعه الآتي ما يجيء من قوله ولا يتصور ان لا ياكل
انسان رزقه (قوله يدفع بما مر حضرة الحيثية الخ) فانه
حرام وان كان مالكا على الاطلاق لكنه ليس مالكا من حيث هو
محتاج اليه (قوله والدفع ظاهر) اي للمعتزلة ان يقولوا
ان لحم المسلم غير مرزوق له ليس بمالك له فانتفع النقض الذي ذكرتم
على تفسير علم الرزق بانه مملوك ياكل المالك (قوله مع ان

ظاهر

العبد

وان ظاهر الخ) اما قال ظاهر اشارة الى ان للمعتزلة ان يقولوا
ان تسميتها اكل الدواب مرزوقا مبني على تشبيهها باهو مملوك الله
فاكله فيكون لفظ الرزق مجازا اعما تاكل الدواب فلا يلزم ان تاكل
كل دابة مرزوقة حقيقة وانت خبير بان هذا التاويل خلاف
الظاهر المتعارف فلا يصح ارتكابه من غير ضرورة قال في شرح المقاصد
وتفسير بالملك ليس بمطرد ولا منعكس لخواص ملك الله تعالى
فخرج رزق الدواب بل العبد والاماء ايضا (قوله على انه يستقر
بمن مات ولم ياكل حلالا ولا حراما) فانه لم يرزقه الله تعالى
وهو باطل لقوله تعالى وما من دابة في الارض الا على الله رزقها
اي ان الخطاب اصحابنا بانه كان منتفعا في رحم امه المنذر الحاصل
بالرحم فللمعتزلة ان يجيبوا بان من اكل الحرام حلوا عمره كذلك والدواب
مافي شرح المواقف وهو ان يقال فيلزمهم ان من اكل الحرام حلوا عمره
فالله تعالى لم يرزقه وهو خلاف الاجماع الحاصل من الامة قبل
ظهور المعتزلة (قوله لكان معنى القليو الخ) حضيض على اصل
للمعتزلة فانهم يقولون ان العبد مستقل في افعاله لا تتعلق بها
مشيئة الله تعالى وبيان طريقه الحق عام لجميع ما ذكر ومعنى التقييد
بمشيئة الله تعالى (قوله وايضا قولنا الخ) من قال ان لا احد

Copyright Imam Muhammad ibn Saud Islamic University